تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001–2016

د. بلال بوجمعة

جامعة أدرار

ملوك عثمان

طالب دكتوراه

نستعرض في هذِه الدراسة تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية، وتحليل تطور الميزان التجاري، حيث حَقق هذا الأخير رصيد موجب طيله الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2014، أين شهدت هذه الفترة تنامى قيمة الواردات وفي نفس الوقت شهدت زيادة في حصيلة الصادرات، حيث كانت الواردات مغطاة كليا بالصادرات، إلا أن ارتفاع حصيلة الصادرات يعود أساسا لارتفاع أسعار النفط نظرا للتركز السلعى للصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة 97% في ظل الحصيلة الهامشية للصادرات خارج المحروقات.

ولكن خلال سنتي 2015 و2016 تحقيق رصيد سالب للميزان التجاري، نظراً لتراجع قيمة الصادرات بسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية؛ وفي المقابل زيادة قيمة الواردات، وبالتالي رصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا ما يستلزم العمل أكثر على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية؛ الميزان التجاري؛ معدل التغطية؛ أسعار النفط.

Résumé :

Dans cet article, on présente l'évolution du commerce extérieur algérien, et analyser de l'évolution du balance commerciale, qui a atteint positif dans la période de 2001 à 2014, où cette période a vu la valeur croissante des

importations ainsi qu' une augmentation à niveau exportation, lorsque les importations couvertes entièrement aux exportations, la hausse d'exportation est principalement attribuable à des prix élevés pétrole en raison de la concentration d'exportations algériennes in hydrocarbures par 97%.

Mais au cours des années 2015 et 2016, la balance commerciale était négatif à cause de la baisse des exportations et la détérioration des prix du pétrole sur le marché mondial, et à son tour l'augmentation de la valeur des importations, et donc que la balance commerciale est affectée à l'évolution des prix du pétrole, ce dernier rend l'économie algérienne fragile et nécessite plus de travail à la diversification des exportations hors hydrocarbures.
Mots clés : Commerce extérieur, Balance commerciale, Taux de couverture, Prix du pétrole.

المقدمة:

تَلعب التجارة الخارجية دوراً هاما في معظم الاقتصادات الدولية وذلك مهما كان مستوى نموها الاقتصادي، فبواسطة الواردات تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات من الدول الشريكة، وعن طريق الصادرات تستفيد من مكاسب ومزايا التخصص الدولي، وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية خاصة في ظل التطور المتسارع الذي يشهده العالم في مجال المبادلات التجارية، و مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية، فأي دولة تسعى إلى تنويع صادراتها نوعياً وكميّاً من أجل تغطية وارداتها.

شرعت الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار النفط 1986 وما شكلته من عدم استقرار صادرات الجزائر في تطبيق إصلاحات هامة لتنظيم التجارة الخارجية والخروج من التصدير الأحادي للنفط، وتبني سياسة اقتصادية مبنية على الانفتاح وتحرير

التجارة الخارجية وقد شملت هذه التطورات والإصلاحات كافة الهياكل ذات الصلة والارتباط المباشر بقطاع التجارة الخارجية، من خلال تشجيع التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي للجزائر فيها ميزة نسبية، على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

فالإيرادات الآتية من الصادرات النفطية وفرت تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، بالإضافة إلى تمويل مختلف المشاريع التنموية لتطوير البنية التحتية ومختلف قطاعات الاقتصاد الإنتاجية, لكن عدم استقرار إيرادات النفط عرقل فعالية تلك السياسة.

وفي هذا الاطار تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية بداية الألفية الثالثة وانعكاسات ذلك على نسبة تغطية الصادرات للواردات؟

فرضيات الدراسة:

– يحقق رصيد الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا في أغلب فترة الدراسة.

– تغطية الصادرة الجزائرية غير مستقرة للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن هذا المنهج يستند إلى حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث وبين الواقع التطبيقي له ويتيح لنا تحقيق العمق والتوازن باستخدام أدوات التحليل.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود المكانية في دولة الجزائر، أما الحدود الزمنية تتمثل في الفترة من2001 إلى غاية 2016.

الدراسات السابقة: لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، ونشير فيما يلي إلى البعض منها:

– دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،[1] بعنوان: التجارة الخارجية العربية.. التطور وآفاق المستقبل، خلصت هه الدراسة إلى

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **التجارة الخارجية العربية.. التطور وآفاق المستقبل،** نشرة فصلية بعنوان التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، السنة الرابعة والثلاثون – العدد الفصلي الأول يناير – مارس، 2016

أن التجارة السلعية تمثل نحو % 85.6 من إجمالي تجارة السلع والخدمات في الدول العربية وذلك كمتوسط عام للفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2014 ويعزى ذلك إلى هيمنة النفط والغاز على حصة كبيرة من التجارة الخارجية العربية. إلا أن الصورة على المستوى القطري تختلف، حيث ثماني دول عربية هي(السعودية والإمارات وقطر والكويت والعراق وسلطنة عمان والبحرين والجزائر) حققت فائضا من تجارتها السلعية الخارجية بنسب متفاوتة من الناتج تراوحت ما بين 48 % في قطر و 3% في الجزائر في حين حققت بقية الدول عجزا بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين 50 % في جيبوتي و 4% في ليبيا.

– **دراسة ناصر العارضة،**[1] بعنوان: التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية، بيّنت نتائج الدراسة أن الصادرات الفلسطينية تتشابه بنسبة 40بالمائة مع الصادرات الأردنية، مما يؤكد على الاختلاف في التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية و الصادرات الأردنية، ونسبة التقارب في جانب الواردات بين البلدين تصل الى 60 بالمائة، وينعكس ذلك على تقارب نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي الى الناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين.

– **دراسة فيصل بهلولي،**[2] بعنوان: التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، اعتبرت هذه أن تزايد حجم الواردات من سنة إلى أخرى، في حجم الواردات من المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، ويمكن إرجاعه الى النسب المرتفعة التي تحتلها المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات إلى نقطتين أساسيتين، فمن جهة زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة عدد السكان، ومن جهة أخرى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد .

أهمية البحث:

[1] ناصر العارضة، **التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية:** واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، أيلول 2000.

[2] فيصل بهلولي، بعنوان: **التجارة الخارجية الجزائرية** بين اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة ورقلة، 2012.

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الرئيسية والحيوية في الهيكل الاقتصادي لكل دولة لما لها من فوائد من حيث جلب العملة الصعبة وإشباع حاجيات السكان وخلق مناصب الشغل على مستوى الاقتصاد الوطني، وبالتالي جاءت أهمية هذه الدراسة في محاولة لوصف وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر من جهة، وإبراز مدى اعتماد الجزائر على إيرادات الصادرات لتمويل وارداتها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

مرّت التجارة الخارجية بالجزائر بثلاثة مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية، مرورًا بمرحلة الاحتكار وصولاً إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية، ومن تم؛ تهدف هذه الدراسة إلى تِبيان تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية وتنوعها السلعي في مرحلة تحرير التجارة الخارجية، بغية استخلاص مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى2016.

ضمن هذا السياق سوف نعالج إشكالية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: تطور نظرية التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي وأهمية التجارة الخارجية؛

المحور الثاني: واقع تطور التجارة الخارجية الجزائرية بداية الألفية الثالثة.

المحور الأول: تطور نظرية التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي وأهمية التجارة الخارجية

بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الاقتصاد، من خلال قيام المفكرين والمنظرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الخارجية.

أولا: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تسعى التجارة الخارجية إلى تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تساعد في الحصول على مزيد من

السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه،[1] حيث في المجتمعات البدائية ومع مرور الزمن أدرك الفرد صعوبات انتاج ما يحتاجه من سلع وخدمات. كما أدرك أهمية التخصص، فأصبح كل فرد يتخصص في إنتاج معين، وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع والخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الآخرين، عن طريق ما يسمى "بالمقايضة "، وتعني المقايضة مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها، دونما إدخال وسيط في العملية، وتعبر عن اول نظم المبادلة في المجتمعات البشرية. ولاشك ان عملية المقايضة بهذا الشكل هي الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل، وهي نافعة ومفيدة في المجتمعات البسيطة للتبادل.[2] كما توجد المقايضة في الاقتصاديات المعاصرة ضمن إطار اتفاقات المقايضة أو الدافع بين دولتين، بسبب التعاون وضمان تصريف منتجات البلدين، أو بسبب وجود صعوبات في توفير السيولة بالعملة الصعبة.[3]

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها؛ حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **"النظرية الاقتصادية"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 373.

[2] عثمان ملوك، **دور التجارة الخارجية** من خلال تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الأولى: مدخل لتجارة المقايضة والتجارة الخارجية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي بجامعة أدرار،08 نوفمبر 2016، ص10.

[3] للمزيد من التفاصيل أنظر:

– عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**:ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 14

والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار.[1]

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، فالنسبة لديهم فإن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاريين وانتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الخارجية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل،[2] وفيما يلي نطرح أهم أفكار الاقتصاديين الكلاسيك :

أكد " آدم سميث" على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، و كان اهتمامه بهذا النشاط منبعثا باهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس. ويعتبر أنه من أجل تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة؛ ينبغي تشجيع الصادرات من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير.

وذهب" آدم سميث" إلى أنه مثلما يحاول الأفراد إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء هم في حاجة إليه، من شأنها الحكم عليهم بمستويات منخفضة من المعيشة بالنظر إلى انعدام فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في هذه الحالة. فكذلك الأمر تماما إذا ما حاولت مختلف الدول مبدأ الاكتفاء الذاتي وليس تقسيم العمل و التخصص في الإنتاج.[3]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص.7

[2] Bernard Guillochons, **Théories de l'échange international**, P.U.F, 1976, p 11

[3] أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، درا النهضة العربية، القاهرة سنة 1980، ص16.

لقد أخذت هذه النظرية بالجانب الديناميكي في تحليل أثر الصادرات على النمو، حيث بينت ما يتبع نشاط التصدير من التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي الأمر الذي سيؤدي إلى تطبيق التخصص وتقسيم العمل إلى الحد الذي يعمل على رفع المقدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج . فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة.[1]

تُنتقد نظرية" آدم سميث" بسبب أنها تقول بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق في إنتاجها ، ولكن آدم سميث" لم يفسر قيام التجارة الخارجية للدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهناك عدد من الدول لا تتمتع بأي تفوق وتشارك في التجارة الخارجية من خلال الاستيراد، كما انتقدها الاقتصادي "دافيد ريكاردو"، وقال إذا كانت هناك دولة لا تمتلك أي ميزة مطلقة فهل ستنعزل عن بقية العالم، وبالتالي هذه النظرية لا تضمن مكانا في التجارة الدولية لهذه الدول.

ويرى الاقتصادي"دافيد ريكاردو"،[2] الذي عرض أفكاره الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة باسم نظرية النفقات النسبية، حيث لا زالت في كثير من أجزائها قوية وقادرة على تفسير جانب هام من جوانب التبادل الدولي حتى في وقتنا المعاصر. والذي تمكن من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي، حيث أوضح كيف أن قيام التجارة الدولية تتم على أساس اختلاف النفقات النسبية، والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي, وذلك بضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل فلا تدخل على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية.

فطبقاً لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا، وسنقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1992، ص37.

[2] David Ricardo, **The Principles of Political economy and Taxation**, London,1817.

أخرى بميزة نسبية فيها. أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس المطلق على النحو الذي قدمه "آدم سميث". وبالتالي فإن الاختلاف في التكاليف النسبية للسلع في البلد هو الذي يحدد أي السلع التي يتم تصديرها والسلع التي يتم استيرادها.

وترى نظرية القيم الدولية لـ "جورج ستيوارت ميل" في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية؛ أن معدل التبادل الدولي هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية، ويتوقف ذلك على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.[1]

وتُبيّن أفكار المدرسة الكلاسيكية في التجارة الخارجية، أن للصادرات دور في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار, والذي يمكن من استخدام الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية .

ورغم تلك الإيجابيات تنقد أفكار النظرية الكلاسيكية من واقع الافتراضات التي استندت إليها في تحليلها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري يتم على أساس المقايضة بين دولتين فقط ، من خلال تبادل سلعتين وتجاهلوا تكاليف النقل ، وأن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة ، وأن قيمة المبادلة تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

ثانيا: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

يرجع اتساع حجم و نطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات، الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.[2]

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1998، ص36.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، المرجع السابق، ص 8

لقد شهدت نظرية التجارة الخارجية الحديثة تطورا كبير ابتداء من عقد الستينات من القرن العشرين، في إطار المحاولات الرامية لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ما يلي نستعرض أهم هذه النظريات:

منهج اقتصاديات الحجم: يشكل هذا المنهج تفسير للتجارة الدولية، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية.[1]

و تعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع والمنتجات النصف المصنعة في جانب، كما أن الدول الصناعية الصغيرة ذات سوق داخلي صغير، في حين تتميز الدول الصناعية الكبيرة بسوق داخلي كبير في جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية. فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة أو النصف المصنعة، وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول لأخرى.

وبالتالي يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، في جانب آخر، و تنتقد هذه النظرية باعتبارها أنها لم تفسير نمط التجارة بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير في اتجاه الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير.

[1] سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر 2003،ص 206.

نظرية "كينز" أحدث ثورة على مبادئ الكلاسيك وثروة بما قدمه للاقتصاد إذ بمجيئه برز الاهتمام البالغ وتحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني، حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، حيث يعتبر كينز أن الدخل يتكون من الاستهلاك الوطني، الإنفاق الحكومي وصافي الميزان التجاري.

إلا أن " كينز " انتقد في النتائج التي توصل اليها، لعدم أخذه في الاعتبار للتحولات الأخرى بخلاف الدخل لتفسير مستوى الاستهلاك، مثل اعتبارات التنبؤات المستهلكين حول المستويات المستقبلية للدخول والأسعار, أو حالة وضعهم المالية.[1]

قُدمت نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة من طرف الاقتصادي "[2] D.B.Keessing " سنة1961، تسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة، حيث أثبت أن العمل غير متجانس و أوجد ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط، حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و14 بلد، وُجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات، وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي.

و أوضح " D.B.Keessing " أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة وارتباط وثيق بين النفقات المتخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية، وهو يعني أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت القدرة التقديرية للقطاع والعكس صحيح، والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **مدخل إلى الاقتصاد السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الخامسة, 2004 , ص444

[2] D.B. KEESSING: **The impact of research and dev .on us-trade**, Journal of political Economy, fev 1967.

المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحضي به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل.

و تعتبر هذه الدراسة أنه لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية ينبغي الاستفادة من تراكم الأفكار الاقتصادية انطلاقا من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى النظرية الحديثة، باعتبار أن كل نظرية قامت على سلبيات النظرية التي سبقتها.

ثالثا: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ترتكز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي فهي تسعى إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية، فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية.[1]

هناك عدة تعاريف أعطيت لمفهوم "التجارة الخارجية" و التي يمكن حصر أهمها كما يلي:

- التجارة الخارجية تشمل كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.[2]

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، مصر،2008، ص5.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993، ص 36.

– المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة و المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[1]

– يطلق الاقتصاديون مصطلح التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع والخدمات(الصادرات والواردات)، لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع والخدمات وكذا الهجرة الدولية للأفراد ورؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية.[2]

– عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم التجارة الخارجية يشير إلى مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي في صورة سلع بين أفراد يقطنون في دول مختلفة، بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير المنظورة.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- ✓ تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان متقدما أو ناميا وهي تقوم بربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[4]

[1] رشاد العصار، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2000، ص12.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم**، مرجع سابق، ص36.

[3] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص18.

[4] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 13- 14 .

- ✓ من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي.
- ✓ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- ✓ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.[1]
- ✓ نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.
- ✓ الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.
- ✓ إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[2]

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[3]

المحور الثاني: واقع تطور التجارة الخارجية الجزائرية بداية الألفية الثالثة

مرّت التجارة الخارجية بالجزائر بمرحلة الرقابة على التجارة الخارجية وصولا الى مرحلة التحرير، كما شهدت المبادلات التجارية في مرحلة التحرير بداية الألفية الثالثة

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 20.

[2] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000، ص 57-58.

[3] عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، **التبادل التجاري(الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية)**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004، ص 10.

تطورات على مستوى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات.

أولا: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية

عمدت السلطة الجزائرية غداة الاستقلال إلى تبني فكرة الرقابة على التجارة الخارجية، ولتأمين هذه الرقابة اعتمدت الدولة على ثلاث آليات رئيسية هي:[1]

- التعريفة الجمركية: حيث أنشئت التعريفة الجمركية بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، حيث يميز أولا بين سلع التجهيز، ويمنح لها الأفضلية، وسلع الاستهلاك ويفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة، كما يميز ثانيا بين السلع من حيث المنشأ، حيث يمنح للمنتجات المستوردة من فرنسا معاملة تفضيلية وهذا نظرا لدرجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الفرنسي، والتعريفة الجمركية المشتركة وتخص الدول المرتبطة مع الجزائر باتفاقيات تجارية، وأخيرا باقي دول العالم لا تتوافر فيها شروط التعريفة الخاصة.

- الرقابة على الصرف: بعد إنشاء البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13 والذي يعتبر حسب قانونه الأساسي هيئة إصدار وله أيضا صلاحية الرقابة على الصرف، بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وفرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية للدولة، إلا أن افتقاد هذه الرقابة إلى سلطة اتخاذ القرار والاستقلالية جعلها مجرد إجراء شكلي ليس له أي تأثير على قرارات الاستيراد، كما أن علاقة البنك المركزي مع التجمعات المهنية للمشتريات لم تكن واضحة المعالم نظرا لغياب نص قانوني ينظم حركة رؤوس الأموال.

[1] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر 2007، ص 20.

– آلية النظام الموقفي: تم اعتماد النظام الموقفي للواردات بموجب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16، والذي هو عبارة عن تنظم خاص يظهر في شكل قوائم محددة تحتوي على المواد المحضور استيرادها، وقائمة المواد المرخص باستيرادها من حيث الكمية والنوعية.

كما عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، استناداً إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية للرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء:[1]

- إعادة توجيه الواردات؛
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

2– مرحلة احتكار التجارة الخارجية:1970–1989

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973)ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث و ابتداء من جويلية 1971تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه. كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80%من الواردات تحت رقابة الدولة.[2]

3– مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار

[1] صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970–2002)**، مجلة الباحث، العدد04، 2006، ص31.

[2] صالح تومي، عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص 32.

أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بِ %(-3,1) أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7%من ،PIB كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره 1825مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40و 41إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986قد وصلت إلى %120وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى %60كحد أقصى.

فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من %60 إلى %50 سنة 1996 وفي أول جانفي 1997تم تخفيضه إلى ،%45، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20مادة تم إلغائها، وبحلول جوان 1996أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.[1]

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد11،2012، ص113 .

ثانيا: تطور الصادرات والواردات الجزائرية

نتناول تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية، ثم نتطرق إلى التوزيع السلعي لها. شهدت المبادلات التجارية للجزائر تطورات مختلفة، ولتوضيح هذه التطورات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم: (1) تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة2001–2016

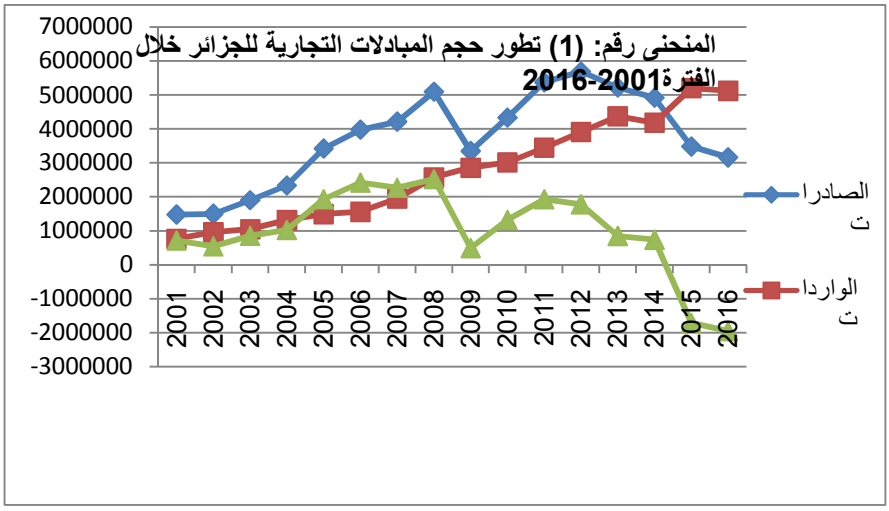
الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	1.480.335.8	764.862.4	715.473.40
2002	1.501.191.9	957.039.8	544.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.10
2007	4.214.163.1	1.946.829.1	2.267.334.00
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80
2011	5.374.131.3	3.442.501.6	1.931.629.70
2012	5.687.369.4	3.907.071.9	50..1.780.297
2013	5.217.099.8	4.368.548.4	848.551.40
2014	4.917.598.2	4.179.708.3	737.889.90
2015	3.481.837	5.193.460	(1.711.623 -)
2016	3.161.344	5.115.135	(1.953.791 -)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- *Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2001-2012, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, mars 2014,*
- Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, octobre 2015
- Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie : période onze premies moi 2016, centre nationale d'informatique et des statistiques, DGD, www.douane.gov.dz.

و انطلاقا من الجدول أعلاه، نورد المنحنى البياني التالي:



المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم: (1) باستخدام برنامج اكسل.

1- تحليل تطور حجم الصادرات الجزائرية وتنوعها السلعي

نلاحظ من خلال المنحنى رقم (1) أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع مستمر، حيث كانت تقدر سنة 2001 بـ 1.480.335.8 مليون دينار، إرتفعت إلى 5.095.019.7 مليون دينار سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة 244% ، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار ان جل الصادرات الجزائرية

من المحروقات حيث ارتفع[1] سعر النفط من 16.33 دولار للبرميل عام 2001 إلى 94.45 دولار للبرميل عام 2008، أما سنة 2009 فنلاحظ ان قيمة الصادرات انخفضت بسبب إنخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل. و بسبب عودة أسعار النفط للإرتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، ارتفعت قيمة الصادرات وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 حوالي 5.687.369.4 مليون ، لتعود وتنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية، حيث انخفظت في سنتي 2009 و2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت الى أدنى قيمة لها سنة2016.

كما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.[2]

و نجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، حيث كانت قيمتها 1.430.668.00 مليون دينار جزائري سنة 2001 أي نسبة

[1] شريفة بوالشعور، **تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري(نموذج متجهات تصحيح الخطأ)**، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أل البيت، الأردن، 2012، ص29 .

[2] جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 7 ، جويلية 2014، ص 15 .

96.6 % من الصادرات الجزائرية،[1] أخذت قيمتها في الارتفاع نظرا لارتفاع أسعار النفط، إلى أن بلغت 4.970.025.1 مليون دينار سنة 2008 أي 97.5% ثم انخفضت سنة 2009 إلى 3.270.227.5 مليون دينار بسبب الأزمة، ثم أخذت ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى 5.057.546.9 مليون دينار أي 96.9% ، ثم تراجعت إلى 4.709.622.4 مليون دينار سنة 2014.[2]

في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات؛ تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية:[3]

- ✓ المواد النصف مصنعة: بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2004 حوالي 44.311.6مليون دينار أي بنسبة 1.9% من مجموع الصادرات، أخذت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت 89.308.4 مليون دينار أي 1.8% من الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى 50.258.7 مليون دينار أي 1.5% ثم ارتفعت إلى أن بلغت 170.819.6 مليون دينار سنة 2014 أي بنسبة 3.5 % من مجموع الصادرات.
- ✓ المواد الغذائية: الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2004 و2014 كانت محصورة بين 0.1% و0.5% من إجمالي الصادرات، وكذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية الصناعية والمواد الخام والأولية ضلت هامشية لا تتعدى نسبها 0.1% ،0.4% على التوالي.

[1] ONS, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale Alger, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012** , mars 2014, p 91

[2] ONS, la direction technique chargée de la comptabilité nationale Alger, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014,** octobre 2015, p87

[3] ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, Op.cit., p 91

ومن تم يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات، وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول عوائد الصادرات.

إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، وقدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم ومرافقة الدولة، ومن جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذا لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية ومربحة بقدر كاف. وهذا التحدي يستوجب:[1]

- ✓ تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطني؛
- ✓ اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها؛
- ✓ تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.

2– تحليل تطور الواردات الجزائرية وتنوعها السلعي

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2001 بـ 764.862.4 مليون دينار لتصل إلى 5.193.460.00 مليون دينار سنة 2015 أي ارتفعت 579% عما كانت عليه سنة 2001، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 وهذا راجع إلى:[2] أزمة الغذاء العالمية والإرتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130%، الذرة 31%، الصويا 87%، الارز 74% مع ارتفاع

[1] دور الجاكس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، نشرية وزارة التجارة، العدد السادس، 2013، ص18.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2009، ص38.

أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب، وحتى يوليو 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181%.

ونلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما بين (2009-2016) أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث وصلت الى أعلى قيمة لها سنتي 2015و2016 ، ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى:[1]

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من اكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛
- ✓ برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001؛
- ✓ الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛
- ✓ زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة؛[2]
- ✓ ستوفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.[3]

---

[1] مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول :البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25 افريل 2016.ص:06-07 .

[2] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012،ص 113 .

[3] شريفة بوالشعور، مرجع سابق، ص38 .

وعقب انهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

- ✓ سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة – الأورو- حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار وإلى 117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات؛[1]
- ✓ تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد؛
- ✓ إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط؛[2]

أما فيما يخص التنويع السلعية للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الانتاجية غير المتوفرة محليا، فتتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالتدرج التنازلي كما يلي:[3]

- ✓ تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 276.802.00 مليون دينار بنسبة 36.2% من إجمالي الواردات، أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 1.580.689.1 مليون دينار جزائري سنة 2014 أي نسبة 33.5%.
- ✓ تحتل المواد الاولية والخام والمواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2001 بـ 180.627.3 مليون دينار، أي بنسبة

[1] **تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات** ،جريدة الخبر، تاريخ الاطلاع: 2016/12/27 www.elkhabar.com

[2] سيارات: **تراجع الواردات بنسبة تفوق 67 %**، وكالة الانباء الجزائرية، تاريخ الإطلاع:27 أغسطس2016، www.aps.dz

[3] ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, ,op.cit.

23.6%من مجموع الواردات، بدأت تتصاعد حتى بلغت قيمتها 1.187.783.9 مليون دينار، أي ما يمثل 25.1% من الواردات.

- ✓ تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرت سنة 2001 بـ 184.024.2 مليون دينار أي 24.1%، واستمرت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 886.659.4 مليون دينار أي 18.8% .
- ✓ تحتل مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت قيمتها من 112.707.00 مليون دينار سنة 2001 (14.7%) إلى 832.629.7 مليون دينار سنة 2014 وهو ما يمثل 17% من الواردات.
- ✓ ومواد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة لا تتعدى 1.4 % وهو ما يعادل 10.707.9 مليون دينار سنة 2001؛ ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 384.249.5 مليون دينار، أي بنسبة 9.8% سنة 2012 ثم انخفضت إلى 231.946.1 مليون دينار، أي 4.9% سنة 2014.

وفيما يتعلق برصيد الميزان التجاري؛ فقد حقق طيلة الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2014 حقق رصيد موجب وهذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول وزيادة حصيلة الصادرات، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 2.522.986.30 مليون دج، ثم انخفض سنة 2009 إلى 492.830.70 مليون دج، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول، كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سنتي 2015 و2016 حقق عجزا بسبب تدني أسعار البترول من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من جهة اخرى، وبالتالي فرصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول.

ثالثا– معدل التغطية (TC):

يمثل معدل التغطية (Taux de couverture) عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، وتحسب من العلاقة رقم(1) التالية:

$$TC = (X/M) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

هذا المعدل يُبيّن مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.[1]

ينظر عادة إلى الصادرات بانها أداة دفع لقيمة المستوردات من الخارج، ويمكن ان تشهد المستوردات تقلبا تكون بسبب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وهناك فرض نظري في وجود علاقة طردية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات(كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغير تابع) في الدول النامية.

ويلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج، ويعتبر قياس معدل التغطية (Taux de couverture) أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج السلع ومواد تُصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج. ولتوضيح قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات الجزائرية على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات الجزائرية ندرج الجدول التالي:

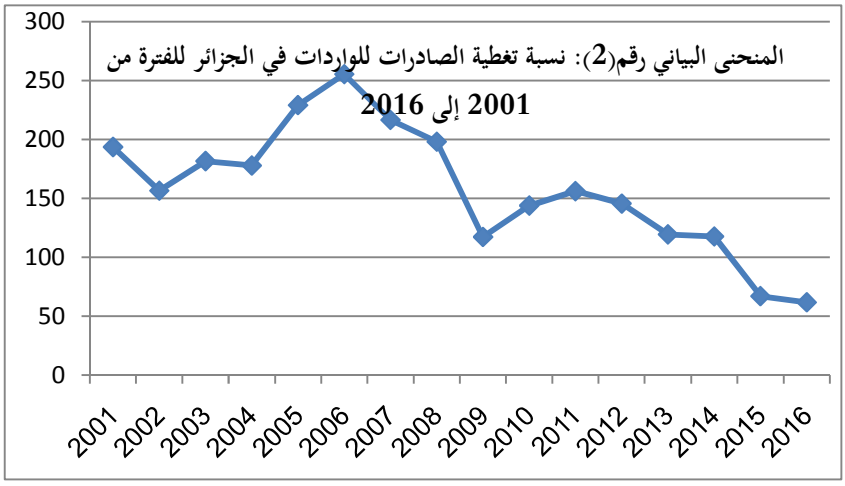
[1] أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات** ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص37.

الجدول رقم: (2) تطور معدل التغطية (TC) خلال الفترة2001-2016

السنة	معدل التغطية %(TC)	السنة	معدل التغطية %(TC)	السنة	معدل التغطية %(TC)
2001	193.54	2006	255.30	2011	156.11
2002	156.86	2007	216.46	2012	145.57
2003	181.59	2008	198.09	2013	119.42
2004	177.83	2009	117.26	2014	117.65
2005	229.07	2010	143.89	2015	67.04
				2016	61.80

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على على معطيات الجدول رقم (1)، وباستخدام العلاقة رقم(1)

و انطلاقا من الجدول أعلاه، نورد المنحنى البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(2) باستعمال برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه، أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 تفوق 100% وهذا يعني أن الواردات

مغطاة كليا بالصادرات، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 255.30%. أما سنتي 2015 و 2016 فنلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 100% وهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا، بسبب انخفاض أسعار النفط والتي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى ذلك إلى انخفاض قدرة ايرادات الصادرات على تغطية الواردات بالرغم من الاصلاحات بقطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار،* واصلاحات التحرير التام للتجارة الخارجية خلال الفترة(1994-2002).

فالتغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة يرجع إلى تأثر معدل التغطية بتقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة الصادرات، وبالتالي فقدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات بالجزائر تبقى غير مستقرة ما لم يتم الاعتماد على مصادر غير النفط، وفي هذا الإطار وفق دراسة للبنك الدولي تم افتراض دوام احتياطات النفط إلى مالا نهاية، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فشيئا وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها ولكن بدلا من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عرف التنويع الاقتصادي بأنه تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط, ويحافظ على مستوى دخل تعال نسبيا بعد نهاية عصر النفط.[1]

وترجع أسباب تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة العائدات التصدرية، ومن تم عدم استقرار نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات الى ما يلي:

* وكانت تهدف من خلال ذلك إلى التحرير الجزئي للتجارة الخارجية, وهذا ما أقره قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990

[1] Rudolf Hablutzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oil-exporting Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483-August 1981.

- ✓ تتعرض الاقتصادات المتقدمة إلى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية, الأمر الذي يؤدي معه في حالة الكساد إلى تقليل الطلب على المواد الأولية التي تستوردها من الدول المتخلفة. وبذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول إلى الأقطار المتقدمة وكذلك تقل أسعارها, مما يؤدي إلى خفض حصيلة الصادرات منها والتأثير من ثم على اقتصاداتها.[1]
- ✓ اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة، لأن الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول أكبر من الزيادة في أسعار استراداتها.
- ✓ انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي صادرات العالم، نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية وزيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة إلى إجمالي صادرات العالم.
- ✓ التقلبات في أثمان السلع الأولية اكبر من التقلبات في أثمان السلع الصناعية وذلك نتيجة إلى وجود عنصر الاحتكار بشكل أكبر بالنسبة للسلع الصناعية، مما ساعد على تثبيت أثمانها بعكس الوضع بالنسبة للموارد الأولية حيث تسود المنافسة الكاملة وأن كانت بعض المنتجات الأولية تعرف نوعا من الاحتكار فإن تقلبات أثمانها تكون أقل من غيرها من المواد الأولية كما هو الحال بالنسبة لسلعة القمح التي تخضع لسيطرة تامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] فليح حسن خلف، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، بغداد، العراق، 1986، ص51.

[2] عادل أحمد حشيش، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998، ص276.

الخاتمة:

تعتبر عملية تنمية التجارة الخارجية في الجزائر من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات، فاتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لتنمية صادراتها، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو مالي، فتنظيم التجارة الخارجية بالجزائر، مرّت بثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى تمتد من الاستقلال إلى غاية سنة 1970 أين انتهجت الجزائر سياسة الرقابة على التجارة الخارجية من خلال عدة آليات تتمثل في الرقابة على الصرف، التعريفة الجمركية ونظام الحصص، والمرحلة الثانية من سنة 1970إلى سنة 1989 أين قامت الجزائر باحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، ثم تأتي بعدها مرحلة تحرير التجارة الخارجية أين أصبحت المبادلات التجارية خالية من القيود.

ومن أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج نذكر ما يلي:

1. تنامي حصيلة الصادرات طيلة الفترة من 2001 إلى 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط و الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة؛ وتراجعت قيمة الصادرات خلال السنوات الموالية، حيث انخفضت في سنتي 2009 و2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت الى أدنى قيمة لها سنة2016.
2. تنامي حصيلة الواردات طيلة الفترة من 2001 إلى 2016 وهذا بسبب عدة عوامل، أهمها اتباع الجزائر سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب(برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة2001)، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب عجز القطاع الفلاحي عن تلبية الحاجيات المتزايدة.
3. لجأت الجزائر إلى سياسة كبح- ترشيد- الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات؛ تتمثل في تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد؛ بالإضافة إلى إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط.

4. تتأثر صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة بتغير أسعار النفط، وهو ما يدل على درجة التركز السلعي للصادرات الجزائرية على المحروقات؛ عكس الواردات الجزائرية التي تعرف تنوع، حيث تشمل التجهيزات الصناعية والفلاحية، المواد الاولية والخام، والمواد النصف مصنعة و المواد التامة الصنع.

5. نخلص باختبار فرضيات الدراسة إلى ما يلي:

أ- الفرضية الأولى: تم تأكيدها باعتبار أن رصيد الميزان التجاري الجزائري يحقق رصيدا موجبا في أغلب فترة الدراسة، فتبيّن أن رصيد الميزان التجاري موجب خلال الفترة من 2001 إلى 2014، في حين أنه كان سالب في سنتي 2015 و2016 وبلغ على التوالي(- 1.711.623) مليون دينار و(- 1.953.791) مليون دينار.

ب- الفرضية الثانية: تم تأكيدها باعتبار أن تغطية الصادرات الجزائرية غير مستقرة للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، فتبيّن أن الصادرات الجزائرية تغطي كليا الواردات طيلة الفترة من 2001 إلى 2014؛

حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 255.30%. أما نسبة التغطية لسنتي2015و2016 كانت على التوالي 67.04% و 61.80% ، ما يعني عدم قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات خلال سنتي2015 و2016.

تُفسر نتيجة عدم استقرار رصيد الميزان التجاري الجزائري، وعدم استقرار تغطية الصادرات الجزائرية للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة إلى تدني أسعار البترول من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى، حيث أن ايرادات الجزائر المتأتية من التصدير تتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول. كما يعتبر معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر متغيرا تابعا للتغير في أسعار النفط، نظرا لتركز الصادرات الجزائرية على البترول. وتوصي الدراسة بضرورة تنويع الصادرات؛ بدلا من التركيز على تصدير

النفط لتفادي التأثير السلبي لتغير أسعار النفط ومن تم تحقيق تغطية الصادرات للواردات بشكل دائم.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

– أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات** ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2010.

– أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، درا النهضة العربية، القاهرة سنة 1980.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **التجارة الخارجية العربية.. التطور و آفاق المستقبل**، نشرة فصلية بعنوان التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الأول يناير – مارس، 2016

– جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 7 ، جويلية 2014.

– دور الجاكس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، نشرية وزارة التجارة، العدد السادس، 2013.

– رشاد العصار، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2000.

– رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000.

– زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1998.

- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1992

- سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر 2003.

- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993.

- شريفة بوالشعور، **تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري(نموذج متجهات تصحيح الخطأ)**، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أل البيت، الأردن، 2012.

- صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة الباحث، العدد04، 2006.

- عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، **التبادل التجاري(الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية)**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004.

- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**:ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2009.

- عبد اللطيف بن أشنهو، **مدخل إلى الاقتصاد السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الخامسة, 2004.

- عبد المطلب عبد الحميد: **"النظرية الاقتصادية"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

- عثمان ملوك، **دور التجارة الخارجية** من خلال تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الأولى: مدخل لتجارة المقايضة والتجارة الخارجية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي بجامعة أدرار،08 نوفمبر 2016.

– عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر 2007.

– فليح حسن خلف، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، بغداد، العراق، 1986.

– فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد11، 2012.

– فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

– فيصل بهلولي، بعنوان: **التجارة الخارجية الجزائرية** بين اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة ورقلة، 2012.

– مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول :البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25 افريل 2016.

– ناصر العارضة، **التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية**: واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، أيلول 2000.

– السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، مصر،2008

– السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

– عادل أحمد حشيش، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998.

– **تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات** ،جريدة الخبر، تاريخ الاطلاع: 2016/12/27 www.elkhabar.com

- سيارات: **تراجع الواردات بنسبة تفوق 67 %**، وكالة الانباء الجزائرية، تاريخ الإطلاع:27 أغسطس2016، www.aps.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Bernard Guillochons, **Théories de l'échange international**, P.U.F, 1976.

- David Ricardo, **The Principles of Political economy and Taxation**, London,1817.

- D.B. KEESSING: **The impact of research and dev .on us-trade**, Journal of political Economy, fev 1967.

- ONS, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale Alger, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012** , ONS, mars 2014.

- ONS, la direction technique chargée de la comptabilité nationale Alger **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014** , , ONS, octobre 2015.

- Rudolf Hablutzel, **Development Prospects of the Capita**-Surplus Oil-exporting Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483-August 1981.